

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IFF/1999/15
18 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

الدورة الثالثة

جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ١٩٩٩

العنصر البرنامجي ثانيا هـ : المسائل التي تركت معلقة وغيرها من المسائل
المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

الأعمال المتعلقة بالغابات التي تقوم بها المنظمات الدولية
والإقليمية والمضطلع بها بموجب الصكوك القائمة

مذكرة من أمانة المنتدى

موجز

خلال الدورة الثانية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات أجرت الحكومات مناقشات موضوعية بشأن العنصر البرنامجي ثانيا هـ. وقدمت المعلومات عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام عن الأعمال المتعلقة بالغابات التي تقوم بها المنظمات الدولية الإقليمية (E/CN.17/IFF/1998/5) وعن الأعمال المضطلع بها بموجب الصكوك القائمة (E/CN.17/IFF/1998/11) اللذين تضمننا أوصافا للمؤسسات والصكوك والفرص المحتملة للتعاون الدولي دعما لعملية المنتدى فيما بين أعضاء فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات وكذلك مع سائر المنظمات الدولية.

وقد أعدت هذه المذكرة لدعم مناقشات الاستكمال خلال الدورة الثالثة للمنتدى. واستجابة لطلب المنتدى في دورته الثانية فإن الفرع ثالثا يلخص نتائج تحليل الخبرة في مجال تنفيذ الأعمال المتعلقة بالغابات والمضطلع بها بموجب الصكوك القائمة والتي تنفذها المنظمات الدولية والامثال لتلك الصكوك ومدى الانجاز في التنفيذ. ويتضمن الفرع رابعا الاستنتاجات الإضافية ومقترحات العمل كيما يواصل المنتدى النظر فيها.

الصفحة	الفقرات		
٣	١ - ٣	- الولاية والنطاق	أولا
٣	١	ألف - الولاية	
٣	٢ - ٣	باء - النطاق	
٤	٤ - ٦	- النتائج التي توصلت إليها الدورة الثانية	ثانيا
		- تحليل للتجارب والخبرات إزاء التنفيذ والامتثال والانجازات التي تحققت في الأعمال المتصلة بالغابات في إطار الصكوك القائمة والتي تضطلع بها المنظمات الدولية	ثالثا
٤	٧ - ٣٦		
٥	١٠ - ١١	ألف - الصكوك	
٦	١٢ - ١٤	باء - المنظمات الدولية والإقليمية	
		جيم - التنفيذ والامتثال في الأعمال المتعلقة بالغابات في إطار الصكوك القائمة، والتي تضطلع بها المنظمات الدولية	
٧	١٥ - ٢٣		
		دال - طبيعة وحجم المطالب التي تتوخاها المنظمات والصكوك بشأن المؤسسات الوطنية وقدرتها على الاستجابة لهذه المطالب	
٩	٢٤ - ٢٨		
١١	٢٩ - ٣٠	هاء - الإنجازات	
		واو - اتساق الأهداف والسياسات المتعلقة بالغابات فيما بين الصكوك القائمة	
١٢	٣١ - ٣٤		
		زاي - المساهمات المحتملة من المبادرات الطوعية الإقليمية والدولية	
١٢	٣٥ - ٣٦		
١٣	٣٧ - ٤٣	- مزيد من الاستنتاجات الأولية والمقترحات للعمل	رابعا
١٣	٣٩ - ٤٢	ألف - استنتاجات أولية إضافية	
١٥	٤٣	باء - مقترحات للعمل أولية إضافية	
١٦		قائمة بالمنظمات والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالغابات	المرفق

أولا - الولاية والنطاق

ألف - الولاية

١ - قرر المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الأولى العنصر البرنامجي ثانيا هـ على النحو التالي: في دورته الأولى "النظر في الأعمال المتعلقة بالغابات التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية" و"مواصلة النظر في الأعمال المتعلقة بالغابات التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية والمضطلع بها بموجب الصكوك القائمة، بغية تحديد الفجوات وأوجه التداخل". (انظر E/CN.17/IFF/1997/4، الفقرة ٧، الفئة الثانية هـ)

باء - النطاق

٢ - طلب المنتدى في دورته الثانية الى أمانته أن تقدم إليه في الدورة الثالثة تحليلا متعمقا لخبراتها في مجال التنفيذ والامثال والإنجازات التي تحققت في الأعمال المتصلة بالغابات في إطار الصكوك القائمة والتي اضطلعت بها المنظمات الدولية. كما تقدم هذه المذكرة تحاليل لطبيعة وحجم ما تتطلبه الصكوك القائمة والمنظمات من المؤسسات الوطنية وقدراتها على الاستجابة لتلك المتطلبات. وترد هنا مناقشة موجزة للتساوق فيما بين الأهداف والسياسات المتعلقة بالغابات وفعالية تنفيذها. واستجابة لطلب المنتدى فإن الفرع ثالثا يلخص نتائج التحليلات التي أجرتها أمانة المنتدى، بينما يتضمن الفرع رابعا مجموعة من الاستنتاجات الإضافية ومقترحات عمل لمواصلة نظر المنتدى فيه. ومن المقترح أن ينظر في هذه الاستنتاجات الإضافية ومقترحات العمل مقترنة بالاستنتاجات الأولية ومقترحات العمل التي اتفق عليها المنتدى في دورته الثانية. وترد مناقشة وتحليل لمدى فعالية التعاون الدولي دعما للأعمال المتعلقة بالغابات، في تقرير الأمين العام عن الحاجة الى موارد مالية (E/CN.17/IFF/1999/4).

٣ - وتأتي هذه المذكرة مكملية أيضا لتقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي ثالثا (E/CN.17/IFF/1999/16). وقد أعدت هذه المذكرة في سياق الولاية المحددة للعمل في سبيل التوصل الى توافق عالمي في الآراء بشأن الترتيبات والآليات الدولية، وذلك مثلا بإعداد صك ملزم قانونا... (انظر E/CN.17/IFF/1997/4، الفقرة ٧، الفئة الثالثة. غير أن الاستنتاجات ومقترحات العمل التي اعتمدها المنتدى بشأن العنصر البرنامجي ثانيا هـ تظل لها قيمتها في حد ذاتها بالنسبة للمسائل المتصلة بالأعمال المتعلقة بالغابات بموجب الصكوك القائمة والتي تضطلع بها المنظمات الدولية، بشكل منفصل عن توافق الآراء الذي يتوصل إليه المنتدى في دورته الرابعة فيما يتعلق بالعنصر البرنامجي ثالثا.

ثانيا - النتائج التي توصلت إليها الدورة الثانية

٤ - أجرى المنتدى في دورته الثانية مناقشة موضوعية بشأن العنصر البرنامجي ثانيا هـ أسفرت عن مجموعة من الاستنتاجات الأولية ومقترحات للعمل (انظر E/CN.17/IFF/1998/14، الفرع ثانيا، واو) كي تستعرض وتستكمل، وعند الاقتضاء يتفاوض عليها مجددا خلال الدورة الثالثة.

٥ - ولدى النظر في العنصر البرنامجي ثانيا هـ ، سلم المنتدى في دورته الثانية بأن التحليل الذي أجرى في سياق تنفيذ مقترحات المنتدى للعمل أظهر أن المسألة الحاسمة لعمل المنظمات الدولية ليست الثغرات أو التداخلات أو مجالات الازدواج. فقد أوضحت المنظمات نفسها بصورة معقولة موضوعيا وجغرافيا وتشغيليا. وتكمن التحديات الفعلية في مواصلة تعزيز الشراكات القائمة بين أعضاء فرقة العمل المعنية بالغابات وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والصكوك، كما يكمن في تيسير إنشاء وسائط جديدة للتعاون بين أعضاء فرقة العمل وسائر الشركاء من أجل الاستغلال الأمثل للقدرات المؤسسية المتاحة المتعلقة بالغابات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنسيق الدعم الدولي المقدم الى الجهود الدولية الرامية الى الإدارة المستدامة للغابات وفي المقام الأول من خلال البرامج الوطنية للغابات.

٦ - كذلك شدد المنتدى على أن للأهداف والنهج التكاملية بشأن المسائل المتصلة بالغابات القائمة على أساس مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، أهمية حاسمة لتعزيز تحسين الكفاءة والتنسيق فيما بين المؤسسات والمنظمات والصكوك. وينبغي أن تقسم الجهود التي تبذلها في المستقبل المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف بالمرونة كيما تستوعب الاحتياجات القائمة والمستجدة، فضلا عن المستويات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، وبوجه خاص البلدان النامية. وينبغي أيضا أن تسعى الدول الأعضاء في مختلف الأجهزة الرئاسية للمنظمات والصكوك الدولية سعيا حثيثا الى تحسين تساقق السياسات الرامية الى وضع برامج عمل داعمة، فعالة ومتبادلة في هذه المنظمات والصكوك.

ثالثا - تحليل للتجارب والخبرات إزاء التنفيذ والامتثال والانجازات التي تحققت في الأعمال المتصلة بالغابات، في إطار الصكوك القائمة والتي تضطلع بها المنظمات الدولية

٧ - يقدم هذا الفرع نتائج التحليل الذي طلبه المنتدى في دورته الثانية. وكان التحدي قد أجرى على أساس معلومات جمعت في استقصاء أجرته أمانة المنتدى وأرسلته الى ٦٠ مؤسسة شملت طائفة كبيرة من الصكوك الملزمة وغير الملزمة قانونا ومن المنظمات الدولية، منها منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية وعدة منظمات غير حكومية ذات خبرة معترف بها في الأنشطة المتصلة بالغابات. كما يستند التحليل الى معلومات ونتائج من مبادرات قادتها الحكومات دعمت عمليات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني

بالغابات. ووفقا للتوجيهات التي قدمها المنتدى في دورته الثانية جاء تصميم الاستقصاء للحصول على المعلومات المتعلقة بالعنصرين البرنامجيين ثانيا ه وثالثا. ومن بين ٦٠ منظمة وصكا أرسل الاستبيان إليها (انظر المرفق) وصلت الردود من ١٥ مؤسسة. وحاولت أمانة المنتدى التوصل الى عدد من الاستنتاجات الأولية بيد أنه نظرا للقلة النسبية في عدد المجيبين ينبغي النظر في الاستنتاجات الأولية بحذر.

٨ - ولدى تنظيم المعلومات ذات الصلة بإعداد هذا الفرع جرى التمييز بين "المنظمات الإقليمية والدولية" و"الصكوك" باعتبارهما نوعين مختلفين من الكيانات. وفي سياق المداولات في المنتدى يشير مصطلح "الصكوك" الى النظم المتصلة بالغابات الملزمة قانونا (الاتفاقيات) وغير الملزمة قانونا. وينظر الى الصكوك باعتبارها مبادئ وقواعد وأعراف وإجراءات لاتخاذ القرارات، معترفا بها مما ينظم تفاعلات النشاط في مجالات موضوعية محددة. وعلى هذا النحو فهي تقدم الإطار المنظم للمناقشة والإجراءات والعمليات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وهي تتفاوت كثيرا من حيث عدد الأعضاء والنطاق الوظيفي والمجال الجغرافي والتعقيد ودرجة الشكليات ومراحل التنمية والامتثال أو درجة التنفيذ.

٩ - وعلى العكس من ذلك فإن "المنظمات الدولية والإقليمية" هي كيانات مادية لها مكاتبها وموظفوها ومعدات وميزانياتها وهيئاتها الرئاسية ولها شخصيتها القانونية. وهذه المنظمات، من خلال برامج عملها الدورية التي تعتمد على هيئاتها الرئاسية تؤدي عادة أدوارا هامة في تنفيذ وإدارة الكثير من النظم الدولية.

ألف - الصكوك

١٠ - من المعروف أن معظم البلدان النامية تواجه صعوبات خطيرة في تحقيق الأهداف ومتطلبات الامتثال للصكوك والاتفاقيات القائمة المتعلقة بالغابات، بسبب قدراتها المؤسسية والمالية المحدودة ونقص قوتها العاملة والأطر التشريعية الوطنية المحدودة اللازمة لدعم هذه الاتفاقيات. ويقوم الدعم الجوهري من المنظمات والمؤسسات الدولية في تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية المتعلقة بالغابات، على أساس ما يوجد من قدرات متعلقة بالغابات لجمع المعلومات ورصدها وتقييمها وخاصة في إطار أعضاء فرقة العمل. وعلى أساس الدراية التقنية والقدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

١١ - والأغلبية الكبيرة من البلدان النامية أطراف في الصكوك الدولية التي بها عناصر تتعلق بالغابات، ويتطلب معظم هذه الصكوك معلومات وبيانات ذات صلة بالغابات لإعداد التقارير عن التقدم المحرز والامتثال ورصدهما. وترد مناقشة الحاجة الى آليات دولية لتوحيد ومواءمة المفاهيم وصيغ الإبلاغ، في تقرير الأمين العام عن "رصد التقدم المحرز في التنفيذ (E/CN.17/IFF/1999/3). بيد أنه لا توجد في الوقت الحاضر أي آلية رسمية على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي للاضطلاع باستعراض مركب للامتثال للالتزامات المتعلقة بالغابات، الواردة في الصكوك القائمة بطريقة متسقة وشاملة، ولتقدير فعاليتها الجماعية في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

باء - المنظمات الدولية والإقليمية

١٢ - أدت المنظمات الدولية والإقليمية دورا هاما في مجال تنفيذ مقترحات العمل المعتمدة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات في شباط/فبراير ١٩٩٧ والمؤيدة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ من الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وقد نجح الفريق في التحفيز على اتخاذ إجراءات جديدة، وأسهمت الالتزامات في المداولات بشأن الإدارة المستدامة للغابات فيما بين مجموعة كبيرة من الشركاء والأفرقة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وعلى الرغم من بقاء الكثير مما يتعين عمله فقد أحرز شيء من التقدم الملموس في تنفيذ المنظمات الدولية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وكان من الخطوات للأمام في سبيل إيجاد تفاهم أكمل لعمل المنظمات والصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالغابات ما أنجزته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة متعاونة مع أعضاء فرقة العمل، عن طريق الرد الإيجابي على طلب المنتدى في دورته الثانية بأن يوضع دليل شامل لهذه المؤسسات.

١٣ - ويتبين من المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع الذي أعده للدورة الثانية (E/CN.17/IFF/1998/5) أن برامج العمل المتصلة بالغابات التي وصفها أعضاء فرقة العمل جماعيا تغطي معظم المجالات الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال الدولي بشأن الغابات على النحو المحدد في العملية المشتركة بين المنتدى والفريق. وبالإضافة إلى اعتراف لجنة التنمية المستدامة والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة فقد اعترف بفرقة العمل باعتبارها آلية مبتكرة من اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، المكلفة بتنسيق متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبرنامج عمل القرن ٢١ لمنظومة الأمم المتحدة. وطلب المنتدى في دورته الثانية إلى أعضاء فرقة العمل أن تستكشف وتطور إمكانيات أوجه التآزر المؤسسي مع الشركاء الآخرين، وخصوصا مع مصارف التنمية الإقليمية واللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص.

١٤ - كذلك ورد في تقرير الأمين العام عن الحاجة إلى الموارد المالية (E/CN.17/IFF/1999/16) أن كثيرا من المؤسسات التي أجابت على استقصاء أمانة المنتدى رأت أنه لإنجاز المزيد من الكفاءات والتآزرات والتنسيق لتقدم العمل بأسلوب مهم يتعين العمل المشترك المتضافر، وأولا وأخيرا الملموس. ولا ينطبق هذا على المنظمات التي لديها أنشطة تنفيذية على الصعيد القطري فحسب، بل وعلى بعض الصكوك. ولكي يصبح قطاع الغابات أكثر فعالية وتأثيرا بشكل نسبي ويجتذب مزيدا من الموارد لا بد أن تشترك فيه المؤسسات الدولية والإقليمية والمانحون الثنائيون ممن لديهم وحدات تنسيق على الصعيد الوطني. ويرى بعض الذين أجابوا على الاستبيان أنه يمكن إنجاز هذا التنسيق وأوجه التآزر بأقصى قدر من الفعالية من خلال برامج الغابات الوطنية. ومن الجلي تماما أن المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف هي الأكثر فعالية واستجابة للسياسات التي تعكس الاحتياجات التي تصادف على الصعيدين الوطني والميداني. أما السياسات ذات الأهداف العالمية فهي أصعب في التنفيذ لأن الإحساس بها أقل على الصعيد الوطني حيث تحتل الأولوية فيه الاحتياجات المحلية الأكثر وضوحا والأشد حدة.

جيم - التنفيذ والامتثال في الأعمال المتعلقة بالغابات في إطار
الصكوك القائمة، والتي تضطلع بها المنظمات الدولية

١٥ - على الرغم من انخفاض معدل الردود على الاستقصاء الذي أجرته أمانة المنتدى، استجابة لطلبه، فقد جاءت النتائج هامة ومجلية ولعلها أن تجيب على بعض الأسئلة التي طرحها المنتدى فيما يتعلق بالمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. ويمكن الاطلاع على بعض نتائج هذا الاستقصاء، وخاصة ما يتعلق منها بالامتثال للصكوك، في تقرير الأمين العام عن الحاجة الى الموارد المالية (E/CN.17/IFF/1999/16)، وينبغي أن ينظر إليها في سياق النتائج الواردة في هذا التقرير حتى تتكون صورة كاملة للردود.

التنفيذ

١٦ - أعرب المنتدى في دورته الثانية عن ضرورة تحديد المجالات التي أحرز التنفيذ فيها أقصى تقدم والمجالات التي صودفت فيها أكبر العراقيل. وتتصل المجالات التي يبدو أن التقدم في التنفيذ بلغ فيها أقصاه، بما يلي:

- (أ) جمع المعلومات ونشرها.
- (ب) تحسين المواءمة في مجموعات البيانات؛
- (ج) إقامة الشبكات فيما بين الأطراف المعنية المختلفة، وأولها ما يتعلق بالمعلومات والبحوث؛
- (د) البرامج التي تعتمد المناهج التشاركية والمشاركة بين القطاعات و/أو النظم الإيكولوجية؛
- (هـ) زيادة الاهتمام والمشاركة في حوارات السياسة وفي تقديم المشورة والدعم في مجال السياسة.

١٧ - أما البرامج التي تنطوي على قيمة مضافة الى موارد الغابات فيبدو أنها تحظى بالنجاح، وذلك فيما يظهر لأن الفوائد يحس بها أكثر؛ وتشمل تلك البرامج ما يلي :

(أ) إيجاد الموارد الحرجية (المزروعات)؛

(ب) تطوير صناعة المنتجات الحرجية؛

(ج) المعارف التقليدية.

١٨ - كذلك سرد عدد من المجيبين برامج بناء القدرات على اعتبار أنها حققت تقدماً هاماً. وفي بعض الحالات رُئي أيضاً أن الجوانب العلمية للحفظ والحراثة يزداد تأثيرها على المشاكل المتعلقة بإدارة الغابات.

١٩ - وأما عن العقوبات التي تعترض التنفيذ فقد حددت عدة إجابات نقص التمويل. ولم تكن هناك قضية مهيمنة متكررة حددت على أنها من العقوبات. وتتعلق بعض العراقيل، وإن لم تتشابه تماماً، بمجالات من قبيل :

(أ) عدم وجود أو عدم إنفاذ برامج وأولويات وطنية واضحة تتعلق بالغابات؛

(ب) نقص تكامل الأولويات الحرجية مع أهداف التنمية الوطنية ؛

(ج) عدم وجود سياسات سليمة لاستغلال الأراضي وحيازتها وحقوق الملكية ؛

(د) وجود عيوب في نظم الحكم، كالفساد مثلاً ؛

(هـ) النقص في الصكوك الفعالة في مجال السياسات ؛

(و) عدم وجود تعريف للمقصود بالإدارة المستدامة للغابات، والقضية المتعلقة بها وهي المجموعة الكبيرة من الدلائل على أن المفهوم مجد وممكن التطبيق في الميدان.

٢٠ - وثمة عقبات أخرى تتعلق بالمعلومات والوعي مثل توافر البيانات واتساقها، والحملات سيئة التوجيه، وسوء الفهم من قبل الجمهور وخصوصاً بشأن الغابات المدارية ومنتجاتها، ونقص المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. ولم تبرز مهارات الموارد البشرية كواحدة من العقبات، بيد أنه لوحظ نقص أو ضياع في الموارد البشرية في المؤسسات على الصعيد الوطني وفي المؤسسات المجيبة، إلى جانب نقص الاستمرارية في القيادة والتنظيم في المؤسسات. أما عدم القدرة على التوفيق بين الحماية والانتاجية، وكذلك النقص في القواعد الأساسية لإدارة الغابات والأنشطة المتصلة بها، فقد قيل إنهما يعوقان التنفيذ. كما حددت إجابات قليلة النقص في الالتزام السياسي الذي يؤدي إلى التراخي المصطنع وغير اللازم في المفاوضات دون أي نتائج ملموسة، ولا سيما على المستوى الميداني.

٢١ - وكانت هناك عقبات أخرى تتصل بالخصائص الداخلية للمؤسسات المجيبة ذاتها، كضعف الولايات أو السياسات في قطاع الغابات، وانخفاض الرؤية بالنسبة للقضايا في التنظيم ككل، مما سبق أن أدى إلى نقص الطلب على الخدمات. أما نقص التنسيق فيما بين المنظمات وفي داخلها وكذلك المنافسات فقد ذكرت في حالات قليلة.

٢٢ - وقد أُشير في تقرير الأمين العام عن الحاجة الى الموارد المالية (E/CN.17/IFF/1999/16) الى أن الصكوك الملزمة قانونا التي ردت على الاستقصاء وضعت الامتثال للالتزامات المتعلقة بالغابات في مرتبة أعلى نسبيا بينما كانت الصكوك المنشأة بعد ذلك لا تزال في عملية وضع آليات رصد لتلك الالتزامات أو لم تكن في وضع يسمح بتقييم الامتثال .

٢٣ - والخلاصة أن المجالات الخمسة التالية على الأقل، تحتاج الى دعم دولي معزز لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات على المستوى الوطني :

(أ) الإدارة العليا : الإدارة العليا الفعالة في المؤسسات والمنظمات والصكوك الدولية التي تعالج القضايا المتعلقة بالغابات؛ وعلى المستوى الوطني فيما يتعلق بالشفافية والفساد ؛

(ب) التنسيق : تحسين التنسيق بين وكالات التمويل الدولية والثنائية، ووحدات التنسيق على الصعيد الوطني من أجل برامج الغابات الوطنية ؛

(ج) بناء القدرات : مشاريع تعزيز بناء القدرات (ولا سيما الإدارية والمؤسسية) ونقل التكنولوجيا وتبادلها (وخاصة ما يتعلق منها بالاتصالات الحديثة وتبادل المعلومات) والحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها، وخصوصا على الصعيدين الوطني والميداني ؛

(د) البيانات : جمع البيانات الاستراتيجية وتحليلها وتوليئها وإبلاغها. ويتعين أن يزداد التركيز على تزويد الموظفين من المستوى الوطني بأدوات جمع المعلومات والبيانات وتقديمها، وأساسا لتحسين الرصد والإبلاغ على المستوى الوطني، ولكن للتمكين أيضا من المشاركة في المبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي ، من قبيل عمليات وضع المعايير والمؤشرات؛

(هـ) المشاركة : تحسين مشاركة الفئات الرئيسية في محافل الغابات وعمليات البرامج الوطنية للغابات بغية النهوض بالإدارة المستدامة للغابات.

دال - طبيعة وحجم المطالب التي تتوخاها المنظمات والصكوك بشأن المؤسسات الوطنية وقدرتها على الاستجابة لهذه المطالب

٢٤ - طلب المنتدى أيضا إجراء تحليل لطبيعة وحجم المطالب التي تتوخاها المؤسسات الوطنية، والقدرات الوطنية القائمة على الاستجابة لهذه المطالب. وجدير بالملاحظة أن هذا الاستقصاء أجري بين منظمات وصكوك تتوخى مطالبات من الآخرين وليس بين منظمات وصكوك يتعين عليها بالفعل أن تستجيب لها. وحتى لو رأت المنظمات أن حجم طلباتها من المؤسسات الوطنية كان "متوسطا" ، فالطلبات (حتى ولو كانت "متوسطة" المستوى) ، ولو كانت من هذه المنظمات الخمس عشرة ، على مدى عام ، يمكن

ببساطة أن تلقي بعبء ثقيل تماما على أي مؤسسة وطنية بعينها. كما أن الاستقصاء التمس رأي المنظمات بشأن العقبات والقوى الأساسية داخل المؤسسات الوطنية للاستجابة لطائفة من الطلبات المختلفة.

٢٥ - وطلب الاستقصاء على وجه التحديد معلومات عن الطلبات المتوخاة من المؤسسات الوطنية من حيث الإبلاغ الوطني ؛ وصياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج ؛ ووضع التقديرات والتقييمات ؛ والبيانات الإحصائية . وأضاف بعض المجيبين طلبات أخرى من قبيل المشاركة في حوارات السياسة وصياغة السياسة. ومن الممكن تلخيص النتائج فيما يلي :

طبيعة الطلب	حجمه	القدرة على الاستجابة
التقارير الوطنية	متوسط	متوسطة/منخفضة
صياغة المشاريع/البرامج وتنفيذها	مرتفع	متوسطة
التقديرات والتقييمات	متوسط	متوسطة/منخفضة
البيانات الإحصائية	متوسط	منخفض

٢٦ - ومن بين الردود على طلب تحديد العقبات الثلاث الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الوطنية في الاستجابة لطلبات المنظمات والصكوك الدولية والإقليمية، والإشارة إلى القوى الأساسية الثلاث في تلبية هذه الطلبات، كانت العقبات الأساسية المشار إليها على النحو التالي : نقص الأموال ، ونقص المهارات الإدارية الناجم عن نقص الكفاءات، ونقص الوعي بمصادر المعلومات والبيانات ونقص سبل الوصول إلى الاتصالات والتكنولوجيات الأخرى. كذلك تواترت الإشارة إلى عدم توافر الموارد البشرية الذي يعزى إلى انخفاض المرتبات ونقص الهيبة والأولوية المعطاة لقطاع الغابات في الحكومات.

٢٧ - وكانت أكثر القوى المشار إليها تواترا في المؤسسات الوطنية على الإطلاق هي المهارات المهنية والتقنية لدى الموارد البشرية. فالموظفون على دراية تامة بالظروف الوطنية الخاصة والمشاكل الملتهمة بإيجاد الحلول لها. ومن بعض القوى التي حددت ما يلي : التفاني والتقاليد الراسخة في الحرجة. وفي بعض الحالات يبدو أن القوى تنمو في مناهج تشاركية وعمليات تخطيط شاملة للقطاعات، وبذا يتحسن النجاح في التنفيذ تحسنا كبيرا.

٢٨ - ويتبين من دراسات أخرى أن معظم متطلبات الصكوك القائمة من الناحية القانونية يتعلق بالانفاذ والرصد والتقييم وجمع البيانات والإبلاغ الوطني وصياغة المشاريع وتنفيذها فضلا عن حضور الاجتماعات. فثمة تداخل كبير في كل هذه المتطلبات من الصكوك المختلفة. وقد سلمت الحكومات بالزيادة المفرطة في هذه الطلبات ويجرى النظر حاليا في عدة مقترحات في هيئات رئاسية حكومية دولية مختلفة. أما المسائل من نحو الإبلاغ الوطني ومواقع الأمانات المنفصلة جغرافيا وارتفاع مستوى الاجتماعات المجزأة الخ فقد أشير إليها باعتبارها قضايا نمطية تتطلب تحسنا في التنسيق. وسبق أن حددت محافل حكومية دولية مختلفة مناهج لكيفية التغلب على هذا الوضع، ومنها ما يلي :

(أ) ينبغي لجميع المنظمات الدولية والإقليمية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة وأمانات الصكوك ذات الصلة أن تقوم بما يلي : تتعاون بغية تبسيط الإبلاغ الوطني و/أو تكامل متطلبات الإبلاغ الوطني؛ وتتقاسم المعلومات الرسمية الصادرة عن الحكومات حتى لا يطلب إلى الحكومات تقديم المعلومات نفسها إلى أكثر من مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة أو أمانة من أمانات الصكوك ؛ وإتاحة المعلومات إلكترونياً، على أساس كل بلد على حدة، بطريقة تيسر الاتصال الإلكتروني بين المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات.

(ب) ينبغي لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات، حسب الاقتضاء ، أن تولي الاعتبار للأمانات المشتركة في المواقع بغية تحسين جدولة الاجتماعات حتى يتسنى تحسين التوازن بين دورات مؤتمرات الأطراف ودورات الهيئات الفرعية، وتشجيع وتيسير مشاركة الحكومات في تلك الدورات على مستوى ملائم.

هاء - الإنجازات

٢٩ - تمثلت الإنجازات الرئيسية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واعترافها بالغابات كأحواض للكربون ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج عملها بشأن الغابات ؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وخاصة في إفريقيا، بأهميتها الخاصة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. ومع هذا يبقى التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات الهامة وعناصر الصكوك الأخرى ذات الصلة بالغابات (اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، الخ). وفي معظم الحالات يلزم أن تتضمن مواصلة تعزيز عناصرها المتعلقة بالغابات إدراج مبادئ ريو بشأن الغابات، بمزيد من الثبات في القانون والممارسات الوطنية والدولية ذات التأثير على الغابات.

٣٠ - ومع تناقص الموارد تجد المنظمات الدولية والإقليمية أن من الصعب عليها تلبية احتياجات مكوناتها. وبينما يجري التسليم بأن كثيراً من الأنشطة القائمة تفي بالوظائف الأساسية، ليس هناك شك في أن البرامج المتعلقة بالغابات يمكن أن تتحسن بشكل متواصل. فعلى هذه المنظمات أن تستجيب للزيادة المطردة في الطلبات والقضايا الجديدة مع تعرضها للانتشار الخفيف وعدم حصولها على الموارد اللازمة للحفاظ على اختصاصاتها الأساسية في بعض المجالات الحرجة. والتحديات الهامة في المستقبل هما تنظيم أنشطة هذه المنظمات حول برنامج أولويات دولي متفق عليه، وضمان كتلة حرجة من الاختصاصات للتنفيذ الفعال. وينظر إلى توسيع نطاق أنشطة فرقة العمل المعنية بالغابات، على أنه أكثر من خدمة العملية المشتركة بين الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وعلى أنه إنجاز هام في مجال التعاون المشترك بين الوكالات.

واو - اتساق الأهداف والسياسات المتعلقة بالغابات
فيما بين الصكوك القائمة

٣١ - ثمة اعتراف متكرر في العملية المشتركة بين الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات يدور حول فكرة أن الإدارة المستدامة للغابات تتطلب مشاركة كثير من المؤسسات المتنوعة المشتركة في التصدي للقضايا المتعلقة بالغابات. وليس تحسين تفهم العمل الذي تضطلع به منظمات دولية وإقليمية مختلفة في إطار الصكوك القائمة إلا أهم إسهام إلى الآن من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات في صياغة أوجه التآزر وفي التغلب على نواحي عدم الكفاءة المستمد من النهج المجزأة إزاء سياسات الغابات وبرامجها ومؤسساتها.

٣٢ - وتنطوي الاتفاقيات الدولية القائمة (أنظر القائمة الواردة في المرفق) على قضايا شاملة لعدة قطاعات وذات صلة بالغابات، ومنها مثلاً الموارد المالية والحفظ ونقل التكنولوجيا، والتجارة والمعارف التقليدية، وبالتالي تتصدى للقضايا المتصلة بالغابات في سياق محدد. بيد أنه ليس من هذه الصكوك أو أي منظمة واحدة دولية أو إقليمية ما له ولاية أو قدرة على التصدي بشكل متوازن وشامل ومتبادل التعزيز، لجميع القضايا ذات الأولوية المتعلقة بجميع أنواع الغابات مما هو مدرج حالياً على جدول الأعمال الدولية ذات الأولوية.

٣٣ - وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون بين مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المختلفة الموقعة في مؤتمر الأمم المعني بالبيئة والتنمية والاتفاقيات الأخرى التي بها عناصر ذات صلة بالغابات بغية تعزيز التنفيذ الفعال لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. كذلك ثمة حاجة إلى تحسين التقييم العلمي للصلات بين الصكوك القائمة ذات العلاقة بالغابات. ولا شك في وجود فرص لتحقيق المزيد من الكفاءة عن طريق تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الصلة بأكثر من صك وتقديم المزايا المتعددة على الصعيد الوطني.

٣٤ - ومع مراعاة العدد الكبير من هيئات اتخاذ القرارات المعنية بشتى جوانب الغابات، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية، فثمة حاجة إلى تنسيق سياسات الغابات على المستوى الحكومي الدولي، وكذلك إلى مواصلة وتضافر الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين أمانات هيئات اتخاذ القرارات المختلفة.

زاي - المساهمات المحتملة من المبادرات الطوعية الإقليمية والدولية.

٣٥ - من الممكن لعدة مبادرات متعلقة بوضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات (التي يشترك فيها الآن أكثر من ١٣٠ بلداً) أن تقدم إسهاماً فريداً في التصدي لقضايا الإدارة المستدامة للغابات بطريقة شاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أطلقت هذه المبادرات بلدان متشابهة العقلية خارج إطار منظومة الأمم المتحدة، وهي تعزز الآن التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني.

ونظرا لكثرة المنظمات والمبادرات والصكوك التي تحتاج الآن الى مجموعات من البيانات ذات الصلة بالغابات وتطور تلك المجموعات، فهناك مجال كبير لمواءمة المنهجيات وتوحيدها.

٣٦ - وكان من الواضح أن المنظمات غير الحكومية والأفرقة الرئيسية التي أجابت على الاستقصاء رأت أن مشاركتها في حوارات السياسة الدولية بشأن الغابات تحتاج الى مزيد من الفعالية. ومن القضايا التي تحتاج الى شيء من التأمل أن تلك الأفرقة الرئيسية التي ستصبح من بين أهم منفذي الإدارة المستدامة للغابات، كالصناعة الخاصة وملاك الغابات وعمال الغابات والسكان الأصليين وغيرهم من السكان المحليين، لا ترى أن شواغلها الخاصة قد أخذت في الاعتبار بصورة كافية.

رابعا - مزيد من الاستنتاجات الأولية والمقترحات للعمل

٣٧ - تأتي الاستنتاجات ومقترحات العمل التالية إضافة الى ما سبق للمنتدى الاتفاق عليه بالنسبة لهذا الموضوع في دورته الثانية. وإذا أخذ في الاعتبار أن الكثير من القضايا المؤسسية والقانونية مترابطة ترابطا وثيقا فإن الاستنتاجات ومقترحات العمل النهائية في إطار العنصر البرنامجي هـ من الفئة الثانية الذي سيعتمده المنتدى في دورته الرابعة، ينبغي أن تراعى فيها وأن تكملها نتيجة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في إطار العنصر البرنامجي ثالثا.

٣٨ - وقد جرى التسليم بأن المقترحات للعمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات أهم وأشمل توافق للآراء على العمل المتعلق بالغابات، معتمد منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وحتى وإن أحرز تقدم ملموس في بعض المجالات لا يزال التقدم غير كاف في التنفيذ الشامل لمقترحات العمل من جانب المنظمات والصكوك. وتظل هناك حاجة ملحة الى وجود آليات مؤسسية والى دعم مالي لتيسير حشد كل القوى والقدرات في المؤسسات والصكوك المعنية حول جدول أولويات مشترك لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الغابات. ويمكن أن يتعزز هذا من خلال استمرار حوار السياسة وبناء توافق الآراء والتعاون الدولي فيما بينها.

ألف - استنتاجات أولية إضافية

التنفيذ والامتثال

٣٩ - إن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ المتعلقة بالغابات ومقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، وفي إطار الصكوك الدولية، والامتثال لهذه الالتزامات قد شهدا بعض التقدم في مجالات بعينها، ولكن يظل التقدم الشامل غير كاف. وتحول هذه الالتزامات الى إجراءات فعلية ذات أولوية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية يظل تحديا قائما. وليس هناك جدول أعمال متسق وشامل للعمل ذي الأولوية بشأن الغابات، لا من حيث المؤسسات ولا من حيث الصكوك.

٤٠ - وثمة حاجة الى إنشاء آليات مناسبة تكفل تنفيذ الأعمال المتعلقة بالغابات بموجب الصكوك القائمة والامتثال لها، وتلك التي تقوم بها المنظمات الدولية فيما بعد عام ٢٠٠٠، وذلك عن طريق:

(أ) تعزيز النظر الشامل في جميع القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالغابات والتي تشمل جميع أنواع الغابات بما ييسر العمل المتضافر والمشارك من قبل المنظمات ذات القدرات فيما يتعلق بالغابات؛

(ب) تقديم المساعدة الكافية والمستمرة والممكن التنبؤ بها لتكملة موارد البلدان النامية بغية تنفيذ البرامج الوطنية للغابات، التي ترمي الى إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، فضلا عن الاستجابة لمتطلبات المنظمات والصكوك الدولية؛

(ج) الرصد المنهجي لتنفيذ مقترحات العمل المشتركة من الفريق والمنتدى والالتزامات المتعلقة بالغابات في إطار الصكوك القائمة؛

(د) توفير محفل يتناول ويقلل الى أدنى حد من المصادر المحتملة للنزاع، المقترنة بارتفاع مستويات إزالة الغابات وتدهورها، وحرائق الغابات والاتجار في منتجات الغابات وخدماتها، أو أي قضايا أخرى تتعلق بالغابات وتكون لها آثار يرتفع فيها معدل تجاوز الحدود وآثار إقليمية وعالمية .

المتطلبات من المؤسسات الوطنية

٤١ - تصادف معظم البلدان النامية صعوبات هائلة في تقديم الاستجابات الموقوتة للطلبات وفي تنفيذ الأهداف الجوهرية لمعظم الصكوك والاتفاقيات وفي تطبيق متطلبات الامتثال، بسبب محدودية قدراتها المؤسسية والمالية، ونقص القوى العاملة والمهارات الإدارية، وعدم كفاية وعدم إنفاذ الأطر التشريعية الوطنية، لدعم هذه الصكوك. ويمكن لتبسيط الإبلاغ وللجهود الجماعية لمواءمة رصد البيانات وتوحيد المنهجيات أن تقطع شوطا طويلا في تخفيف بعض الأعباء عن كاهل المؤسسات الوطنية، فضلا عن زيادة كفاءة الرصد وجمع البيانات والاستعراض والإبلاغ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تساوق الأهداف والسياسات المتصلة بالغابات فيما بين الصكوك القائمة

٤٢ - كما ذكر الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات فإنه لا يوجد صك عالمي يتناول مبدئيا جميع أنواع الغابات بطريقة متسقة وشاملة وكلية. وعند النظر في أزمات قطاع الغابات الراهنة بصفة عامة، والتي يضخمها عدم الاستقرار المؤسسي والمعدلات المزعجة لإزالة الغابات وحرائق الغابات بما يترتب عليها من عواقب وطنية وإقليمية، يصبح من الأمور الملحة بالنسبة للمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك للحكومات أن تتعامل بتساوق وفعالية مع جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والإنمائية المترابطة التي تكمن في كثير من الأحيان وراء هذه الأزمات، وذلك ليتسنى تحقيق الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لكل أنواع الغابات، أما المسائل من قبيل التجارة والوصول الى الأسواق والشفافية والسياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تؤثر على قطاع الغابات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك صلاح الحكم

والفساد والاستثمار الخاص والموارد المالية ونقل التكنولوجيات، فينبغي تناولها بطريقة متكاملة لتحقيق الكفاءة والنتائج الفعلية.

باء - مقترحات للعمل أولية إضافية

٤٣ - قد يرغب المنتدى في القيام بما يلي:

(أ) توصية لجنة التنمية المستدامة بمواصلة النظر الكلي في جميع المسائل الهامة ذات الصلة بالغابات والتي تشمل جميع أنواع الغابات بما ييسر للمنظمات ذات القدرات في مجال الغابات العمل المتضافر والمشارك؛

(ب) الطلب الى فرقة العمل المعنية بالغابات أن تستهل بالتشاور مع المعنيين من أمانات الاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية، برنامج عمل جماعي لدعم برامج الغابات الوطنية في البلدان النامية بما فيها البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، مع التركيز على القدرات المؤسسية والضمانات التشريعية والتنظيمية وتنمية الموارد البشرية اللازمة لتيسير فعالية الامتثال والتنفيذ في السياسات والصكوك العالمية والإقليمية المتعلقة بالغابات؛

(ج) حث البلدان على استنباط آليات وإجراءات امتثال مناسبة على أساس متفق عليه بصورة متبادلة، من أجل الوفاء بكل الالتزامات المتصلة بالعناصر المتعلقة بالغابات بموجب الصكوك القائمة وينبغي مساعدة البلدان النامية على استنباط هذه الأدوات وفقا للظروف الخاصة بكل بلد ؛

(د) دعوة البلدان الى إنشاء آلية تكفل زيادة كبيرة في الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية، تخصص لإدارة وحفظ جميع أنواع الغابات وتنميتها المستدامة على أساس دائم ومأمون ويمكن التنبؤ به.

المرفق

قائمة بالمنظمات والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالغابات

الصكوك الملزمة قانونا

على المستوى العالمي

الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية
الاتفاقية المتعلقة بحماية الثقافة العالمية والتراث الطبيعي
اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون
تفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ
اتفاقية التنوع البيولوجي
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وخاصة في أفريقيا
الاتفاقية المتعلقة بالسكان الأصليين وشعوب القبائل في البلدان المستقلة
اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض
الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

على المستوى الإقليمي

الاتفاقية المتعلقة جنيف المتعلقة بالتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود
معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون
اتفاقية أمريكا الوسطى بشأن الغابات
اتفاقية لومي الرابعة
اتفاقية حماية جبال الألب
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
المعاهدة المنشئة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

ثانيا - المنظمات الدولية والإقليمية

المنظمات المنشأة بموجب معاهدات

المنظمة الأفريقية للأخشاب

الاتحاد الأوروبي

صندوق النقد الدولي

المنظمة الدولية للأخشاب المدارية

منظمة الدول الأمريكية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة التجارة العالمية

المصارف الإنمائية الإقليمية

مصرف التنمية الأفريقي
مصرف التنمية الآسيوي
مصرف التنمية للبلدان الأفريقية
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
البنك الدولي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
جامعة الأمم المتحدة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

اللجان الإقليمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنظمات والمحافل الأخرى

المعهد الدولي للبيئة والتنمية
الرابطة الدولية لمنتجات الأخشاب

المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة
المعهد العالمي لرصد حفظ الطبيعة
الصندوق العالمي من أجل الطبيعة والمنظمات غير الحكومية المنتسبة
مجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة
مجلس أمريكا الوسطى للغابات والمناطق المحمية
شبكة غابات آسيا
المعهد الأوروبي للغابات
مركز البحوث الحرجية الدولية
المركز الدولي للبحوث في مجال الحراجة الزراعية
الرابطة الدولية لبحوث الغابات الشمالية
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية
مرفق البيئة العالمية
الاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات

- - - - -